الإدارة الحضرية للمـدن (إبـرازٌ للمشاكل وإيجادٌ للحلول)

د. انتصار محمد الزنان – كلية الآداب والعلوم – جامعة صبراتة

المقدمـــة :

أصبحت الإدارة الحضرية في الآونة الأخيرة من أبرز المجالات التخطيطية، وذلك لأهميتها وحيويتها كمورد غير متجدد مهدد دوماً بالنفاد، وأيضا لإرتباط الأرض بكل نواحى العمليات التنموية بالمدن، حيث إن الأرض هى قاعدة كل مشروع تنموي بأي مدينة، فالإدارة الحضرية للمدن علم تطبيقي يدمج عنصرين متباينين هما المدن والإدارة، وتمثل المدن مجموعة من الأفراد والشركات وتركز تفاعلاتهم في منطقة محدودة. أي فهم وتحسين المدن والإدارة على وجه الخصوص. فبالنسبة للمدن فهو يهدف إلى فهم كيفية عمل المدن ، أما الإدارة فإنه يركز في وقت واحد على الخطط والحوكمة واللوائح والإدارة كوسيلة عمل لتحسين البيئة المبينية. وتسعي الإدارة الحضرية إلى فهم النظم الحضرية من خلال النظر إلى المدن على أنها مكونة من العديد من العوامل التكيفية مع قواعد سلوكية متفاعلة مرتبطة بها دون تحديد مسبق لشرط التوازن. بعبارة أخرى تنظر الإدارة الحضرية إلى النظم المعقدة على أنها بعيدة عن التوازن وتتطور باستمرار، ولهذا تواجه الإدارة الحضرية في المدن مسألة التخطيط العلمي للإرتقاء والتوسع في المخططات الأساسية للمدن. إذ أن هاتين الحالتين تتضمنان العديد من الفعاليات والأنشطة التي يجب السيطرة على مراحلها ومتابعة تنفيذها. حيث أن كل فعالية من تلك الفعاليات يمكن أن تبدأ أو تنتهي في الوقت نفسه أو في أوقات مختلفة. وأن تأخير أحدهما عن الأخرى يؤثر بصورة مباشرة على تنفيذه كلاهما، وخصوصاً تلك الفعاليات التي تعتمد على سابقتها مما يؤدي ذلك الى تأخير الوقت الكلي لتنفيذ أعمال الادارة الحضرية بشقيها الارتقائي والتوسعي مما يترتب عليه عواقب اقتصادية واجتماعية.

مشـــكلة البحث :

تتمحور إشكالية البحث في أن الإدارة الحضرية اليوم تواجهها مجموعة من التحديات والمشاكل الحضرية التي تظهرها معطيات الواقع الذي تعيشها المدن، لهذا يسعي البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو إلى أيّ مدى تسهم الإدارة الحضرية في الحد من المشكلات الحضرية التي تواجه المدن، وتستجيب للإجتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والقادمة وتعزز معايير جودة الحياة لمدننا ؟ وماهي الإجراءات والآليات المطبقة في الإدارة الحضرية للمدن؟.

أهمية البحث:

جاء هذا البحث كمحاولة أولية لعدم وجود دراسات ، وخاصة في ليبيا حسب علم الباحث عن الإدارة الحضرية ، وكذلك لتسليط الضوء على ماهية الإدارة الحضرية ومبررات ظهورها ، وأهم معوقات تطبيقها، ومن ثمّ الإشارة إلى أهم السبل الكفيلة بتعزيز الإدارة الحضرية في مدننا ، والتي تسهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة لسكانها.

أهـداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة إمكانية تطبيق عناصر الإدارة الحضرية بالمدن، وذلك للحد من المشكلات التي تواجهها المدن يومياً بسبب القصور أو بالأحرى إنعدام تطبيق الإدارة الحضرية في معالجة القضايا الحضرية في حياة مدننا العملية من خلال تحديد المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة ومراقبة نمو المدينة والوقوف على واقع العشوائية التي تحي فيها المدن حالياً، وللمضي قدماً تجاه تحقيق التنمية المستدامة بها.

منهجية البحث:

للإلمام بأهم الأبعاد والمضامين البحثية وللإجابة عن التساؤلات تم الاعتماد على منهجين هما المنهج "الوصفي والتحليلي" بغية تحقيق الترابط والتكامل بين مفردات البحث ومحاوره. حيث يستخدم البحث المنهج الوصفي لمعرفة جوانب الإدارة الحضرية، أما المنهج التحليلي الذي يستخدم لأستعراض وظائف وعناصر الإدارة الحضرية، ويلقي الضوء على مشكلات قصورها وإمكانية وإحتياجات تطبيق تلك العناصر للحد من مشكلات القصور بها ، ومن تم الخروج ببعض التوصيات للوصول إلى منظومة إدارة حضرية ناجحة ، والتي تسهم في الحد من المشكلات بالمدن والعمل على تفعيل وتطبيق الإدراة الحضرية بما يضمن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

المحور الأول ـ الاطـــار المفاهيمي :

أولاً ـ مفهـوم الإدارة الحضريـة: يركـز مفهوم الادارة الحضرية على الارتقاء بمستوى المجتمع في المدن وتحقيق الرفاهية من خلال الحد من تقليل حالة التدهور وتدني الخدمات ومعالجة المشاكل الناتجة عن زيادة عدد السكان والنمو العمراني ، وعدم كفاية الأرض الحضرية اللازمة لتقديم الخدمات للمجتم ، ما يتطلب العمل على إعادة تنظيمها مرة أخرى من خلال الارتقاء بمستوى هذه الخدمات أو من خلال إجراء التوسع المطلوب للأرض الحضرية، فضلاً عن الاهتمام بالبيئة الحضرية والمشهد الحضري والبصري للمدينة ، وحالة الأبنية وقيمتها التاريخية، ومعرفة

وظيفة استعمالات الأرض فيها من خلال دراسة الوظيفة للمناطق الحضرية وتحديد مقدار استعمالات الأرض فيها ، ومعرفة ما موجود وما مطلوب من وظائف المدنية لسد حاجتها ومتطلباتها، وكذلك تحديد أماكن التطوير واتجاهات توسّع المدينة ، وضبط مساراته من أجل معرفة المشاريع المطلوبة لسد متطلبات سكان المدينة بأقل وقت وأقل كلفة ، مع مراعاة المعايير والقوانين المنصوص عليها[1]. ولتحقيق هذا الأمر يتطلب إدارة واعية ومتعاونة مع المجتمع تستطيع من خلاله تنفيذ هذه المهام باتجاه ارضاء سكان المدينة الذين لهم دور واضح في فهم وتحديد احتياجاتهم ومساعدة الإدارة المناطة بها هذه المهمة، وهذا ما يعرف اليوم بالإدارة الحضرية [2].

1- تعريف الإدارة الحضرية : تتعدد تعريفات الإدارة الحضرية حسب الاجتهادات المتعدّدة لعلماء مختلفين في مجال الإدارة والعلوم الإنسانية ، فمنهم من يعرّف الإدارة الحضرية بأنّها عملية أرتقاء وتوسّع بمستوى المجتمع والمدن وتحقيق الرفاهية من خلال رفع حالة التدهور في الخدمات[3] ، ومنهم من يعرفها بأنها :" الجهد الذي يعمل على مجابهة المشاكل الرئيسية التي تواجهه سكان المدن من أجل الوصول الى مدن أكثر عدالة واستقامة وقدرة على البقاء والمنافسة ، ذلك أن تراكم المشاكل المعاصرة التي تعاني منها مدننا الناشئة بسبب ارتفاع حجم السكان، والضغط المتزايد على الخدمات المتاحة ، مما يستوجب البحث عن إدارة تهتم بإعادة التوازن بين متطلبات الحالية والمستقبلية ، وتضمن حيز مكاني واضح ومحدد المعالم، ومحاولة تنسيق بين عوامل مختلفة ، والتي تتمثل بالسكان ، والنشاطات ، ومصادر التمويل [4] .

ومفهوم الادارة الحضرية يركّز على الارتقاء بمستوى المجتمع ، وتحقيق الرفاهية من خلال رفع حالة تدني الخدمات، ومعالجة المشاكل الناتجة عن زيادة عدد السكان ، والنمو العمراني ، وعدم كفاية الأرض الحضرية اللازمة لتقديم الخدمات للمجتمع، مما يتطلب العمل على إعادة تنظيمها مرة أخرى من خلال الارتقاء بمستوى هذه الخدمات ، أو من خلال إجراء التوسع المطلوب للأرض الحضرية[5].

وتعرف الإدارة الحضرية أيضا -، بأنها :" تنظيم صنع وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية على مستوى المناطق الحضرية ، والمعنى الجوهري للإدارة الحضرية هو أداء دور فعال في تنمية وإدارة وتنسيق الموارد لتنفيذ أهداف التنمية الحضرية[5] . وهي بهذا فن استعمال المهارات ، والتنظيم الإداري لإدارة المشاريع العامة وفق موارد المدينة لتحقيق النتائج والأهداف[6] .

ويمكن تعريفها أيضاً- بأنها :" علم وفن لما تمتلكه من القدرة على تطبيق الأفكار والمعاني الإدارية. ؛ إذ تعدُ علماً بوصفها مهارات، ونظريات، ومبادئ ،ومجموعة متكاملة من المعلومات التي تتطلب

فناً لتسخيرها ، وهكذا أمّكن الدمج بين العلم والفن لأنهما يكمل أحدهما الاخر. وهذا ما يتجسد من تعريف الإدارة الحضرية المثلى[7].

ثانياً. تاريخ نشأة الإدارة الحضرية وتطور مراحلها : إن المتتبع لتاريخ نشأة وتطور الإدارة الحضرية نجدها ظهرت في فكر الحضارات القديمة **أي :** "ما قبل الإسلام" حيت كانت هناك مجموعة من الشرائع والقوانين والتي تحكم بعض المهام والأعمال التي لها علاقة بإدارة المجتمع منها شريعة حمورابي وقانون اشنونا، اللذان يؤكدان أنه كان هنالك نوع من إدارة المجتمع وفق الدساتيروالقوانين ، منها : الوقائي والعقابي ، فكانت هناك عقوبات في شريعة حمورابي في قوانينه الخاصة بالإعمار أو العمران وفي موضوع الإدارة الحضرية للمدينة منها قانون (لا ضرر ولا ضرار) فكان القضاء الديني يمثل المحور المركزي الذي تنطلق منه الفعاليات مكانياً[8]، وخير دليل حضارة وداي الرافدين حيث اهتمت الإدارة الحضرية في تلك الفترة بتبني أساليب عمل تسهم في تنظيم وتعزيز دور الرقابة وفق الترتيب الوظيفي المعتمد على وظيفة تقسيم الأراضي الحضرية [9]، وكذلك من أجل تحقيق مجموع من الحاجات ، وهذا يعني أن مرحلة ظهور الإدارة الحضرية قد تزامن مع النشأة الأولي للمدينة وبزوغ الحياة المدنيّة والتي انتجت تلك الحضارات التاريخية.

شكل (1) مفهوم الإدارة الحضرية في فكر الحضارات القديمة

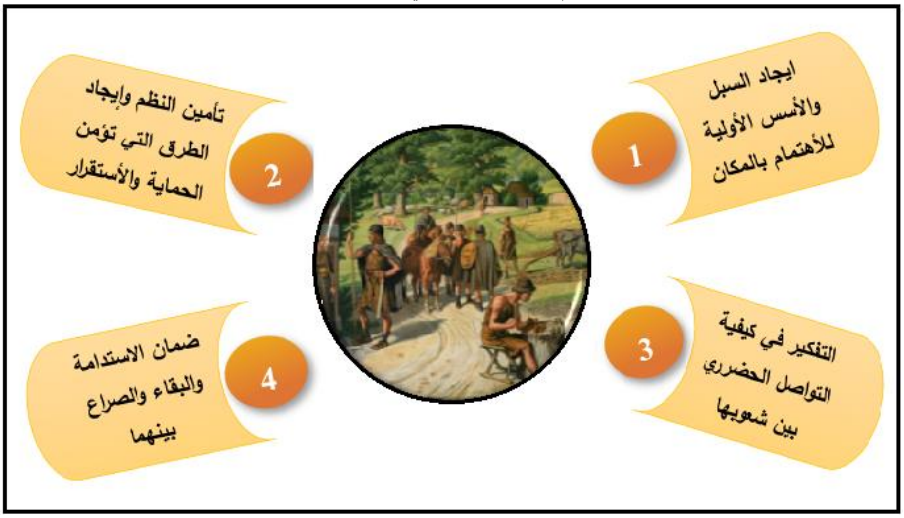

المصدر: إعداد الباحثة واستنتاجها من قراءات متعددة لنشأة ومفهوم الإدارة الحضرية في الحضارت القديمة.

فمن خلال تحليل مجموع من الوثائق والمصنفات التاريخية في تراثنا الإسلامي ، أي : "مرحلة الإسـلام" فقد كان هناك مصدر تشريع كبير هو القرآن الكريم والسنة ، كما ظهرت مصادر تشريعية أخرى منها دستور المدينة المنورة ، والذي يُعد اللبنة الأولي للتشريع الحضري؛ إذ يمثل شكلا من أشكال الإدارة الحضرية ، فنظام الحسبة كان من أبرزها [10] ، ففي دستور

المدينة المنورة كان هناك مجموعة أنماط مثل إدارة الجيرة ، والعرف الاجتماعي ، والذي يسمي حالياً بالتكافل الاجتماعي، وكذلك إدارة الخدمات ، بالإضافة إلى وجود ما يسمي بالتكافل الأمني والدفاع المشترك ، فالجميع مسؤول عن الدفاع على المدينة إذا تعرضت للاعتداء والهجوم ، وإدارة حالات الضبط الاجتماعي ، وإدارة البيئة ، وكان نمط الإدارة في ذاك الوقت لا مركزي " شـــوري " ، والذي يستند من القاعدة إلى الهرم.، فالتنظيم الحضري في مدن عصر الإسلام تميّز بوجود أسس ، وتشريعات، ونظم ، وضعت لتحكم ، وتنظم المدينة وما حولها.

تم تجسدت الإدارة الحضرية بشكل أكبر في العهد العثماني، فكانت مظاهر الحياة واضحة من خلال تطبيق وظيفتين أثناء تخطيط المدينة وهما:

الوظيفة الأولـــي : تطبيق الفكر التخطيطي ، والذي يحدد البناء ، والتركيب الوظيفي للمدن المكون من ثلاثة إجـزاء ، وهي[11] .

1- مركز المدينة القديمة ، والذي في العادة يضم المساجد ، والقصور ، والمقرات الإدارية .

2- الضواحي ، وهي : الأجزاء المحيطة بالمدينة وخارجها.

3- الموانئ التي تبدأ بها المدن وتتفرع منها الطرق بوصفها المدخل الرئيسي ، وتوجد بها المخازن ، وأماكن التمركز ، وسكن التجار، وتكون عادة خارج السور المحيط بمركز المدينة.

وعلي هذا فإن المدينة ظهرت في تكوينها الحضري في جزئيين هما :

1- النواة الحضرية (وسط المدينة) ، والذي يمثل قلب المدينة وما يشمله من مساجد ومحل تجارية وإدارية.

2- النسيج الحضري ، والذي يشمل الأحياء السكنية ، وما يتبعها من المرافق الخدمية التي تُكون المشهد الحضري.

الوظيفة الثانيـة : تحديد الجهات التنفيذية ، وكيفية ممارسة السلطات والمعالجات لتحقيق الجانب التخطيطي على أرضية المدينة ، أي بمعني : وجود قانون يلزم التنفيذ.

ومن خلال هاتين الوظيفتين استطاعت إدارة المدن والمسؤولين عن حمايتها من تحقيق الكفاءة لتلك التجمعات حتي وقتنا الحاضر ، مما يدل على سلامة عناصر الاستدامة فيها، والتي نجحت بفعل هذا المسؤوليات الحضرية[12] .

فمن خلال هاتين الوظيفتين التي تميزت بها المدن القديمة حيث نجد أن بصماتهما تجسدت على هيكل المباني في هـذه المدن ، فقد نالت دور العبادة الاهتمام الأكبر في عملية تنظيم وتوزيع الفعاليات الوظيفية للهياكل العمرانية ، فقد شُيدت في قلب المدينة ، بينما تمركزت القصور الدائرة الثانية لمركز المدينة ، ومنها تفرعت الشوارع العامة التي اتصفت باستقامتها واتساعها

لتسمح بحرية الحركة للعربات والمارة بين أجزاء المدينة ، وكانت بيوت الأغنياء على امتدادها تميزت بمساحتها الكبيرة ، وتعدد غرفها، أما سكن الفقراء فكانت مواضعها تتوزع خلف الأحياء السكنية الراقية ، أي : بعيدة عن واجهات الطرق العامة محصورة بين الأزقة الضيقة والملتوية ، وتميزت بصغر مساحتها ، وقلة غرفها ، وغالباً ما تكون محاطة بأسوار، أما الميناء في المدن القديمة التي اشتهرت بمواقعها على سواحل البحار والأنهار فإنه عنصراً مهماً في التركيب الوظيفي لهذه المدن ، خاصة لغرض النقل، ونقل الفائض الزراعي ، والبضائع التجارية، حيث كان هذا الترتيب الوظيفي الصفة الملازمة لكل المدن الأولي التي نشأت سواء في بلاد الرافدين ، أو الجزيرة العربية أو المغرب العربي. وقد لازم هذا التركيب مدن الحضارات اللاحقة ، وتأهيل وجوده فيها مما يدل على وجود فكر تخطيطي أصيل رافقته إدارة قانونية كانت أوامرها ملزمة بالتنفيذ فنتج عنها ما يلي [13]:

انتشار صفة التصنيف الوظيفي ، أي: ظهور مناطق تتخصص بأداء وظيفة معينة ، كما في المدن القديمة الإسلامية وغير الإسلامية فكانت الوظيفية الدينية والإدارية التي ضمت أبنية المعابد والمساجد والكنائس والمرافق التابعة لها تحتل المنطقة المركزية فشكلت النواة الحضرية، ثم المنطقة التجارية عند الميناء التي ضمت المخازن وورش صناعة السفن ، والخدمات ، ومواقف العربات ، ومساكن إيواء التجار، ويليه الوظيفة السكنية التي احتلت جوانب الطرق العامة ، ويأتي خلفها مساكن الفقراء ، ومن تم الأسوار، والأبراج كوظيفة دفاعية، أما المنطقة الخارجية عن أسوار المحيطة بالمدينة فشغلتها الحقول الزراعية ،والمراعي كوظيفية زراعية ورعوية.

وجود ميزة التمايز الوظيفي للمدن القديمة : ويقصد به التمايز بين المدن على أساس الوظيفة، والذي انعكس على مفردات التركيب الوظيفي المتعلقة بالسلطة الدينية والتجارية ، وبشيوع النظام الهندسي المتجانس والمتناظر في الهياكل العمرانية سواء القصور والمساجد والكنائس ، حيث شكلت مثل هذه التفاصيل مبادئ إضافية في الهندسة المعمارية المعتمدة وتفاصيلها الدقيقة التي أسهمت في إظهار شكل من أشكال الإدارة الحضرية للأرض والبيئة العمرانية، فكل هذه السمات الوظيفية والخصائص المعيارية للعمارة كان لها الدور المؤثر في تنامي وتطور شكل الإدارة الحضرية في تلك المدن والتي انتقلت بعض من خصائصها إلى الحضارة الأغريقية والرومانية مع بعض التكوينات التشكيلية لمظهر المدينة، كما لا يمكن إنكار فضل الإدارات على نقل بعض عناصر التكوين الوظيفي للمدن ما قبل التاريخ إلى مدن الحضارة الدينية (المسحية والإسلامية) التي جعلت من الكنسية والمسجد بدل المعبد ، واللذان ظلا يحتلان مركز

المدينة إلى أن أخذت المدن المعاصرة أشكالاً غير التي كانت عليها المدن الغربية في عصر الكنيسة والنهضة في الغرب، وعبر أشكال المدن العربية والإسلامية في الشرق حيث أدخلت الإدارات الحضرية ، والبلديات ، والإدارات المحلية عناصر تركيبية جديدة ضمتها مختلف استعمالات الأراضي فيها التي طورت لتستجيب لحاجات السكان[14].

المحور الثاني . الإدارة المعاصـــرة :

مرحلة الإدارة الحضرية المعاصرة واتجاهاتها فقد بدأ فيها نوع من التفعيل في دور الإدارات الحضرية ، وإقامة مصارف المعلومات ، ومعالجة الازدواجية بين التخصصات الإدارية المركزية والمحلية فيما يتعلق بموضوع فك الصلاحيات. وهذا أدّى إلى أن السلطات المحلية أصبحت لديها مجموعة مهام ، ومن هذه المهام خولت لها الصلاحيات وأعطى لها تنفيذ المشاريع وفق برامج محدودة، وكذلك إصدار دليل العمل ، وإدخال البرمجة والحاسوب فيما يتعلق بالإدارة الإلكترونية المحلية ، وبرمجة الأجهزة العامة، بالإضافة إلى تقويم التشريعات الحضرية وتوصيف الصلاحيات والمهام الحضرية، والأهم في الإدارة الحضرية المعاصرة تعزيز المشاركة المجتمعية للمجتمع ، أي : ما يعرف بالشراكة للفعاليات المجتمعية للقطاع الخاص والعام[15]

.

أهـداف الإدارة الحضريـة للمدن : تسعى الإدارة الحضرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يوضحها شكل (2):

شكل (2) أهداف الإدارة الحضرية

المصدر: إعداد الباحثة .

وسعياً لتحقيق أهدافها فإن هناك بعض المهارات الإدارية تستخدمها الإدارة الحضرية وتتمثل في الآتي[16]:

1- **المهارات الفكريــة** : والتي تسعى الى توجيه القدرات وتقويتها بهدف الوصول إلى الرؤية الشاملة.

2- **مهارات انسانيــة** : وتتمثل في الخبرات ، والكوادر العلمية والعملية بهدف الاستفادة منها.

3- **مهارات فنيــة** : وتتمثل في معرفة الامكانيات والخبرات الفنية واختبارها وبرمجتها بشكل علمي قبل التنفيذ لتفادي الأخطاء ، والتَّغلب عليها ، والوصول إلى أفضل النتائج .

وهذا بدوره يجعل الإدارة الحضرية تأخذ دورها في تطوير وتنسيق الموارد لتحقيق أهداف التطور الحضري للمدينة ، فضلاً عن كونها عملية تكاملية تستدعي التحول من فهم ومواكبة التخطيط االعمراني والحضري إلى إدارة فعالياته وما يترتب عليها، لذلك فإن الإدارة الحضرية تُعد أسلوباً يأخذ على عاتقها حل المشاكل الرئيسية في المدينة ، ومن هنا يتضح ظهور مفهوم الإدارة الحضرية في المدن كان نتيجة لعمليات النمو السريع والتحضر في المدن ، وبالأخص العربية منها، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر، والجريمة ، والبطالة ، والاكتظاظ السكّاني ، وانتشار العشوائيات ، والتلوث البيئي ، ناهيك عن ظهور المشاكل المتعلقة بتوفير خدمات البنية التحتية ، والخدمات الاجتماعية ، وغيرها.

أنماط الإدارة الحضريــة : هناك عـدّة أنماط للإدارة الحضرية هـذه الأنماط تطوّرت مع مرور الزمان والمكان ، ومتغيرات الحياة ، فنتـج عنها أربعة أنماط هي[17] :

1- النمط الثابت أو التقليدي: ساد هذا النمط في كثير من الأماكن ذات العزلة المكمنية مع إمكانات اقتصادية محدودة، أي: غير منفتح عن المركز حيث كانت العزلة مهيمنة على هذا النمط .

2- نمـط الإدارة المتغيّر : يحاول هذا النمط من الإدارة الحضرية أن يتابع التَّطورات ، ويحاول- أيضاً - أن يتمرد على الجمود والثبات ، وله مـرونة رأسية وأفقية ، كما يحاول أن يتوسّـع في الاتجاهات ، وتدرج الوظائف ذات التواجه العمودي ، ويواكب التّطورات التي تحدث على المستويات كافّـة .

3- النمط الملائـم : هذا النمط يستند إلى بنية المجتمع ، والبنية الحضرية ، أي: ما يسمى : (Urban Structure) هذا النمط يحاول أن يتابع هيكل السكان ، وكذلك يحاول أن يشاهد ويتابع الهيكل الهرمي لأعمار وجنس السكان ، ويكون ملائم إلى البنية الاقتصادية المتاحة ، أي : الواقع الاقتصادي المتاح، كما أنه يتعامل مع المعالم الديموغرافية بتصورات واقعية.

4-النمـط المغترب : يقصد به الاغتراب الاجتماعي ، وخاصة للمجتمعات المتحركة والمتأثرة بالهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وعادة ما تكون هذه الثقافة هي السائدة مما يؤدّى إلى حدوث عدم اندماج اجتماعي ما بين الثقافتين، ثقافة حاوية لما موجود ، وثقافة تحتوي لما هو موجود مسبقاً ، أو ثقافة فارضة لبعض شروطها السابقة ، وعاداتها وتقاليدها، وبالتالي تحاول أن تـزرع هذه الثقافات في المجتمع الجديدة.

مهـام الإدارة الحضريـة بالمـدن :

تتعدد مهام الإدارة الحضرية في عدة جوانب أهمها:

1- مهـام تتعلق بالجوانب التخطيطيـة : إن عدم الأخذ بالجوانب التخطيطية وأساليبها العلمية سوف يتحمل المجتمع والمدينة تكاليف كبيرة ترافق التحضر المفرط بالمدن ، وما ينعكس عليه من مشاكل عديدة تزداد خطورتها عندما يفقد التخطيط جوهره بالإدارة الحضرية، ونتيجة لهذا لم تعد الإدارة التقليدية مناسبة للتعامل مع المجتمعات الحضرية بتفاعلاتها وحركتها المستمرة ، خاصة وأن حاجتها في تزايد إلى خدمات متميزة وعناصر بشرية متخصصة تقوم بوظائفها بفاعلية هذا على الجانب التخطيطي، حيث تتمثل أهم مهامها التخطيطية في ما يلي :

أ- رسـم سياسة المدن الجديدة ، وإعداد خطط وبرامج تنميتها ، والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الانتاج والخدمات[18].

ب- اختيار المواقع اللازمة لإنشاء المجتمعات ، وإعداد التخطيطات العامة والتفصيلية لها، وذلك طبقاً للخطة العامة للدولة.

ج- التعاون المتبادل والمنظم بين الوزارات والهيئات والجهات التي تعمل في نشاطات الإعمار، وما يتصل به من مجالات ودراسة وتنفيذ المرافق الاقليمية ومنشآت الخدمات لمشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة.

د . اختيار أماكن إقامة المشروعات والصناعات سواء في ذلك مشروعات القطاع العام أو مشروعات القطاع الخاص ، وذلك بما يتفق والخطط المقررة لها.

2- مهـام تتعلق بالجـوانب التنفيذيـة : تحتاج الإدارة الحضرية إلى آليات وأدوات تنفيذ نشطة حتي تتمكن إدارات المدن من التفاعل والاستجابة لاحتياجات السكان والمقيمين فيها، وتتمثل في مجموعة من الاجراءات لثلاثة مقومات ، وهي الإرادة السياسية ، والتمويل، والخبرات الفنية المتاحة ، والمتطورة ، والتي توضع مجال الاختبار الفعلي لمدي الالتزام بالتنفيذ ، والجدول الزمني ، ومتابعتها، ومن بين الآليات هـي[19] :

أ- اعتماد آليات التقييم ، والتي تعد من أهم الآليات التنفيذية ؛ لأنها تعتمد على الأساليب العلمية ، والبرامج التخطيطية من أجل تحديد كفاءة الإدارة ، وايجاد مواطن الخلل من خلال السيطرة على الفعاليات التنفيذية وفق الخطة المرسومة والضوابط ، وتقييم النتائج قبل الشروع بالتطبيق

. ب- اعتماد أليات تنمية الموارد من خلال زيادة انتاجية الموا رد المتاحة ، فضلاً عن اضافة موارد جديدة من خلال برامج فعّالة تعمل على زيادة الدخل والانتاج المحلي.

ج - اعتماد آليات فاعلة للتنسيق من خلال آليات فرعية ، مثل :منظمات المجتمع المدني المتمثلة بالمجالس المحلية التي تضم رؤساء الأجهزة الخدمية التي يشكل عملها حلقة وصل بين الإدارة الحضرية التنفيذية والمجتمع المحلي ، ثم الادارة المركزية

د. اللامركزية الإدارية ، وتفويض السلطات على مستوى المدينة.

3- مهـام تتعلق بالجوانب التمويليـة : يقصد بالعمليات التمويلية هي الأرصدة المالية المتوفرة لدى الأجهزة المحلية المسؤولة عن الإدارة الحضرية المتمثلة في برامج التمويل الحضري ، والتي تشكّل جزء من الاقتصاديات الحضرية الحديثة لارتباطها المباشر بالوظائف المهمة بالمجتمع المحلي التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف التالية[20] :

أ. المساهمة في عملية التمويل الحضري اللازمة لتنفيذ البرامج الانمائية الحضرية لسكان المدينة ، من أجل رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من خلال تجهيز الأراضي الحضرية.

ب- التمويل الحضري من قبل البلديات من خلال عناصر الإدارة الحضرية والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها.

ج- تخصيص نسبة من التمويل المالي الذي تتحملها الإدارات الحضرية لتغطية التوسعات الحضرية للمدن نتيجة لتزايد مساحة المدينة وسكانها.

د . المساهمة في عملية التمويل اللازمة لتنفيذ البرامج الائتمانية للمجتمعات العمرانية الجديدة.

4- مهـام تتعلـق بالمتابعـة: وتنحصر في النقاط الآتية :

أ- متابعة ومراقبة الأراضي التابعة للدولة ، والتي يتم اختيارها لإنشاء المشاريع العمرانية الجديدة لضمان عدم التصرف من قبل الغير لهذه الأراضي[21].

ب- متابعة الاستثمارات من قبل القطاع الخاص للتأكد من جدية مشروعاتها في التنفيذ ومن صحة اتفاقيتها مع التخصصات المقررة لها ، ومن الأغراض التي أنشئت من أجلها.

ج- إعداد تقارير نسبة الإنجاز فيما تم تنفيذه من الخطط وما تبقى منها ، وكذلك إعداد التقارير عن المشاكل المادية والفنية التي قد تعرقل عملية التنفيذ ، ومحاولة التقليل منها.

د. وجود الرقابة والمتابعة من قبل السلطات المحلية ، أو من ذوي الخبرة والاختصاص بمشاركة السلطات المحلية لمعرفة المتطلبات الحضرية ، وحل مشاكل المدينة.

هـ . إقرار مبدأ الشفافية والمساءلة لدى متخذي القرار لصالح المواطن ، أي: مجموعة من الكيانات الحضرية المطلوب تفعيل عطاؤه وفعاليتها المستدامة نحو تحقيق أهداف المجتمع للعيش ببيئة حضرية ملبية لتطلعاته.

5- مهـام تتعلـق بالتشريـع: تعتبر المسائل القانونية ركن أساسي من أركان الإدارة الحضرية للمدن ، وهي جـزء مهـم من أدوات التنفيذ.، حيث كانت قديماً هناك قوانين تتعلق بالصحة العامة والأمن ، بالإضافة إلى معايير تتعلق بالتجارة والبناء، ثم تطورت هـذه اللوائح لتشمل المباني وأشكالها، وكذلك استخدامات الأرض وتصنيفاتها، فتخلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالإدارة الحضرية يمثل أحد المشاكل الناجمة عن عجـز النظم والتشريعات في تلبي احتياجات المدن من حيث التنظيم والتنسيق والرقابة والمتابعة نتيجة للنمو السريع للسكان والمساحة الذي يتصف بالعشوائية ، وهذا انعكس سلباً على الإدارة الحضرية في تلبية احتياجات السكان، ويستلزم لتطبيق الإدارة الحضرية بالمدن إيجاد بيئة تمكينية تتطلب أطر تشريعية وقانونية ملائمة ، وعمليات إدارية وتنظيمية واضحة، لهذا كان الهدف من القوانين ، واللوائح ، والأنظمة ، والتوجيهات الإدارية ، الآتي :

أ- صيانة الحق العام.

ب- المحافظة على موارد المدن والمجتمع.

جـ - حماية البيئة والوقاية من الأخطار.

د. التوزيع العادل لموارد التنمية الحضرية بين المدن والبلديات لتقليل الفـوارق بينهم.

سادساً ـ عناصـر الإدارة الحضريـة : يتبيّن من خـلال السـرد المفاهيم للإدارة الحضرية ، وتوظيف مهامها المستند على مقوماتها يرتكز على عدّة عناصر يقع على عاتقها تحديد السياسات والبرامج الملائمة لعمليات التطوير الحضري ، وتحسّـن الأوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية ، والعمرانية لسكان المدن، ومحاولة السعي لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجـه المناطق الحضرية ، بحيث تكون قادرة على القيام بتأدية الوظائف المطلوبة منها، وهنا ننوه على وجود اختلاف سيحصل بين المناطق الحضرية سواء في المدينة الواحدة أو بين المدن جراء الاختلاف في الخصائص الاجتماعية لسكان المدن، وبالإضافة إلى الإمكانيات والموارد الاقتصادية المتاحة أمام

تطور تلك المدن لتصل إلى طبيعية الوظائف التي تؤديها المدن ومناطقها الحضرية ، وهو ما يجعل وجود اختلاف بين مدينة وأخرى في السياسات والبرامج المتبعة من الإدارات الحضرية من أجل تنفيذ الوظائف المطلوبة وفق الأهداف المخططة[22]، وهنا يجب توفير عناصر أساسية مشتركة من هذه الإدارات التي تتوائم مع الإدارات الحضرية كي تقوم بمهامها حتي وإن اختلفت طبيعة المدن التي أُوكلت عملية تطويرها وتنميتها إلى تلك الإدارات ، ومن أهم تلك العناصر هي:

1- وجود هيكلة وتنظيم واضح لمؤسسات الإدارة الحضرية للمدن ، والتي تضم ما يلي :

- ❖ إدارة البيئة الحضرية.
- ❖ إدارة التنمية الحضرية .
- ❖ إدارة المشاريع الحضرية.
- ❖ إدارة المدن الجديدة.
- ❖ إدارة تنظيم واستعمالات الأراضي الحضرية
- ❖ إدارة الأراضي الفضاء والمفتوحة.
- ❖ إدارة خدمات البلدية
- ❖ إدارة النقل والمواصلات

2- أن تكون هياكل الإدارة الحضرية مرنة وواضحة وفعالة تستوعب التطورات وتتلائم معها وتعي متغيراتها.

3- تحديد الهدف والرسالة والرؤية لكافة العناصر المشاركة في منظومة الإدارة الحضرية ، وكافة المنتفعين بها ، وذلك لتصحيح المسار بشكل مستمر.

4- تحديد الموارد البشرية لمؤسسات الإدارة الحضرية ، والتي تتمثل في القدرات البشرية من ذوي الاختصاص لتخطيط وتصميم المدن أو التي تساهم في وضع الحلول لمعالجة المشاكل القائمة والمستقبلية ، ومحاولة تلافيها ، والتي تساعد - أيضاً - على تنفيذ وتطبيق أهداف الإدارة الحضرية المثلي .

5- التفاعل والتنسيق المتكامل داخل منظومة الإدارة الحضرية (البلديات والمؤسسات الحكومية) وخارجها والجهات والأجهزة المعنية بذات الاختصاص.

6- وجود معايير وتشريعات ولوائح لعمل الإدارة الحضرية أى بمعني تطبيق المعايير التي تتعامل معها الدولة لتحقيق متطلبات السكان.

7- الاعتماد على المعلومة كوحدة للتبادل والتوصل بين مراحل التنمية الحضرية من جهة، وبين كافة مجالاتها من جهة أخرى بما يحقق المعادلة التالية :

تحقيــق التوافق التام بين : المعرفة والمعلومات + التنقيات المستخدمة + الموارد البشريـة = إدارة حضرية ناجحـة وفعالـة

8- تحديد العلاقة بين القطاع العام الذي تنتمي إليه الإدارة الحضرية والقطاع الخاص، والتي تتمثل بوجود الوزارات المعنّية بتوزيـع الخدمات واستعمالات الأرض دوائر البلديات للمدن ، وتطبيق القوانين والتشريعات في تخطيط المدن والجهات التنفيذية للمشاريع التي تتطلب وجود عدد من الاختصاصات ، وعمل مشترك متناغم بين القطاع العام والخاص لتحقيق الترابط بين صانعي القرار والدوائر التي تتخذ الخطط والمخططات لتنفيذها لصالح سكان المدينة، أي : المشاركة المجتمعية لجميع الأطراف صانعي القراروواضعي الخطط وتنفيذها لتنمية المكان بشكل عام والمدن بشكل خاص لتوفير الخدمات المطلوبة لتلك المدن بكل الدولة وخلق توزان وتوزيع أمثل للخدمات بحسب النسبة والتناسب لعدد السكان ومتطلباتهم حيث لا تتم تنمية، أي: مدينة إلا بمشاركة القطاع الخاص والعام، وكذلك سكان المدينة من منطلق (التخطيط للناس وبالناس)

9- وجود إستراتيجية واضحة لعمل الإدارة الحضرية في العمل وإعداد الخطط والبرامج التنموية.

10- وجود نظام تمويلي للإدارة الحضرية، فبدونه لا يمكن للإدارة الحضرية تحقيق أهدافها وتنفيذ خططها.

وبناء على هذا فإن الإدارة الحضرية تستند على عناصر أساسية تسعي لتحقيقها وهي[23]:

أ- نظام الإدارة الحضرية.

ب- توفير الخدمات والبني التحتية ذات كفاءة وفعالية.

ج- حماية البيئة وتحسينها.

سابعاً . أهميـة الإدارة الحضريـة للمـدن : هناك العديد من المبررات التي تستوجب وجود إدارة حضرية تعمل على تنظيـم أسلوب الحياة الحضرية ، خاصة في الدول النامية [24]، فمن المعروف أن المدينة تعد كائن حي ينمو ويكبر ويتسع عبر الزمان والمكان ، فهي بطبيعتها غير ثابتة ؛ بل متغيرة ، هذا التغير قد يكون للأحسن وأحيانا للأسوأ ، وهي طبيعة التغير في خصائص، أي : مدينة ما يترتب عليها من ظهور مشكلات على أرضيتها التي تتطلب وجود إدارة حضرية تنظم وتحل تلك المشاكل، ويشمل هذا التغير عدة جوانب منها التغير في مساحة المدينة ، فقد تتسع مساحتها ، أو تتراجع لأسباب متعددة، أو قد يكون التغير في طبيعة وظيفتها التي أقيمتْ من أجلها ، فوظيفة المدينة هي الأخـرى ليست ثابتة ؛ بل تتغير، وهذا التغيّر في الوظيفة ممكن أن يكون كلياً أو جزئياً ، أو أنها تضاف لها وظيفة أخـرى غير الوظيفة التي نشأت من أجلها. وقد يشمل

التغير شكل المدينة إى في مورفولوجيتها نتيجة لمحور التوسع واتجاهاته التي أخذتها المدينة عبر مراحل نموها مما أدى إلى تغير شكلها من دائري إلى نجمي أو مربع أو في شكل مستطيل ، وقد يكون بشكل طولي متتبع خط الساحل ، أو مجري نهري، وقد تظهر تغيرات في مخططاتها، فنحن نعلم دائماً أن بداية نشأة المدن تظهر بمخططات أحياناً غير منتظمة بشـوارع ضيقة وغير مستقيمة تتناسب ، وتلك الحقبة أو الفترة التي نشأت بها تلك المدن، فالمدينة تتميز بالدينامية لحركة ، والنمو لهذا من الطبيعي أن تتسع المدينة ، وهذا يتطلب وضع مخططات تحوي هذا التوسع سواء في الشوارع ، وتخطيط الأراضي وإدارتها وتحديد استعمالاتها تخطيط المرافـق والخدمات ، وغيرها من متطلبات الحياة المدنّية . بالإضافة إلى التغير في شكل التصاميم ، بمعني دخول تصاميم دخيلة للأبنية بعيدة عن بيئة المدينة ، وثقافة سكانها، فقد كانت تصاميم الأبنية عبارة عن شكل مربع أو مستطيل ، مستقل ذات طابق واحد ، بمساحة مفتوحة بوسط المنزل متماشياً مع المؤثرات الطبيعية والمناخية لكل مدينة، وبمرو الزمن تغيرت تلك التصاميم ، فظهرت تصاميم لأبنية متعددة الطوابق (العمارات) ، والأبراج ، وناطحات السحاب وغيرها، كما شمل التغير في خصائص المدن -أيضاً - التغير في مواد البناء فكانت المباني تُبنى بمواد من الطبيعة مثل الطين وسيقان الأشجار وجذوع النخيل ، فتغيرات تلك المواد بتغير الزمن وتطور الحياة، فأصبحت المباني تَبنى من الصخور والطوب الأحمر والأسمنتي وغيرها من المواد حديثة الصنع ، وقد يتضمن التغير - أيضاً - نمط الإدارة بالمدن، فلم يكن نمط الإدارة هو الآخر ثابت ؛ بل كان متغير عبر الزمان والمكان حيث كانت هناك سلطة إدارية مختلفة ، لذلك كانت الحاجة إلى الإدارة الحضرية كأسلوب تنظيمي لإدارة الخدمات العامة بالمدن وتحسين أدائها بفاعلية لتحقيق التنمية الحضرية ذلك من خلال :

1- السيطرة على الأرض التي تمثل الرصيد الاحتياطي لأغراض التطور الحضري المستغل.

2- اتخاذ الإجراءات الآمنة لاستثمارات الأرض لتنفيذ مخططات التطوير قصيرة الأمد كمشاريع الإسكان ، وغيرها من مشاريع الأبنية والخدمة ، ومخططات التطوير البعيدة الأمد.

3- وضع برنامج زمني للاستثمار من قبل الإدارة التخطيطية والإقليمية المحلية لتنفيذ مخططات التطوير المستقبلي.

4- تنفيذ أعمال البنى التحتية والفوقية داخل الأراضي المخصصة لأغراض السكن والخدمات.

5- الاستعمال الأمثـل والفعّال للموارد البشرية والمالية والمعلومات عبر العمليات الإدارية المتمثلة في التخطيط ، والتوجيه ، والتنظيم والرقابة.

6- القدرة على إيصال الخدمات العامة بشكل أمثل بما يحقق توازن بين متطلبات الخدمات الحضرية والاهتمام بالإدارة البيئية والتقليل من تأثيرها الحضري.

7- التنافس بين المدن والقدرة على جذب الاستثمارات للقطاع الخاص ، وخلق وظائف متعددة دون اتساعه لحاله التمركز في مناطق محددة.

8- التمويل من قبل البلديات من خلال عناصر الإدارة الحضرية والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها.

ثامناً ـ مشاكل الإدارة الحضريــة : هناك العديد من الجهود والمحاولات المختلفة التي قامت بها مؤسسات وهيئات التخطيط من الوزارات المعّنية والبلديات والدوائر الرسمية ومؤسسات القطاع الأهلي والخاص لإعداد مخططات هيكلية وإقليمية تحتضن هذا التوسـع في استعمالات الأراضي الحضرية وزيادة الأنشطة الاقتصادية[25]، إلا أن غياب الدراسات الاستراتيجية لاحتواء هذه التوسعات وتوجيهها، وعدم تقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها ، أدى إلى خلق إشكاليات متأزمة في مسألة السكن والخدمات الاقتصادية وزيادة الضغط على الخدمات العامة والبني التحتية والفوقية والمجتمعية مما دفع بالسلطات المحلية التي تبني أسلوب الإدارة الحضرية لمجابهة المشاكل التي تنتاب المدن في تطورها وتوسعها وتنميتها. **ويمكن إجمال المشاكل التي تواجه الإدارة الحضرية** [26]

1- مشاكل تتعلق بالإدارة والمتابعة والتنفيـذ: تتمثل في تغير اهتمام الجهات الحكومية الرسمية والمعنّية بمجال التخطيط من دور المنفذ والمخطط إلى دور المنظم والمتابع والتوجيه نحو مشاركة القطاع الخاص، نظراً لما تعانيه هذه المؤسسات من نقص في المعايير المعتمدة التى لها علاقة بالتخطيط والتنمية الحضرية، والذي ينعكس بدوره سلباً على ممارساتها على الواقع عند تشكيل وإنشاء الهيئات والمؤسسات الحكومية المشتركة والمختصة بعملية التخطيط والتطوير الحضري سوء في المناطق المحلية أو الإقليمية. ناهيك عن ضعف قدرة المؤسسات الحكومية الرسمية والمعنّية بعمليات المتابعة والمراقبة وتنفيذ عمليات التخطيط والتنمية الحضرية بسبب ظهور عدد كبير من الهيئات المحلية التي تم إنشائها في الفترة الأخيرة والتي تُعّد أحد معوقات الإدارة والإشـراف والمتابعة والتنفيذ، كذلك تعدد وجود مستويات كثيرة مسئولة عن النشاطات التخطيطية تعتبر هي الأخرى معوقاً يطيل من إجراءات المصادقة على المخططات ، بالإضافة إلى أنه يسمح بازدواجية الصلاحيات بين وزارة الحكم المحلي وبين وزارة التخطيط ، فيما يتعلق بالتخطيط على المستوى المناطقي، والإقليمي، والوطني.

2- مشاكل تتعلق بإدارة التنمية العمرانية : تواجه الإدارة الحضرية عدد من المشاكل العمرانية ، والتي تؤثر على أدائها ناهيك عن المشاكل الاجتماع، والاقتصادية، والأمنية منها ما يأتي[27]:

أ- عدم تخصيص مناطق خدمية رئيسية- فرعية وغيرها سواء على مستوى الخدمات الاجتماعية أو العامة أو الانشطة الاقتصادية.

ب- عدم وجود إدارة حضرية متوازية تعمل على توزيع الخدمات وتوازن في انتشارها في المناطق الحضرية.

ج- تفعيل القوانين والتشريعات وتطبيقها ؛ لأنها تضمن انتظام توفير الخدمات للسكان.

3- مشاكل تتعلق بالإدارة الحضرية بشكل خاص :

أ- استمرار تدفق الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية ، ومن المدن الصغيرة إلى الكبيرة بحثاً عن فرص العمل وخدمات أضمن.، مما يسهم في رفع معدلات نمو سكان الحضر ؛ بل وزيادة الفوارق بين الحضر والريف ، وهو بدوره يؤثر سلباً على الاقتصاديات المحلية وحل مشاكل وفوارق حضرية وريفية.

ب- عدم وجود مخططات هيكلية للأقاليم معتمدة تصنفها الجهات والسلطات المركزية أو المحلية ، وعدم وجود برامج عمل متكاملة تضع التوزان في استعمالات الأرض عبر المخططات للأقاليم والمدن مما يؤثر سلباً على الدولة ككل ، وكذلك يجعل المعوق المكاني قائم في كل الأحوال مقابل الحاجة المتزايدة للمجتمع والدولة، فتكون عمليات التخطيط استجابة لمشروعات متناثرة وغير مدروسة تتقدم بها مؤسسات الدولة في المدن والبلديات ووحدات الإدارة المحلية.

ج -. عدم وجود رؤية واستراتيجية مركزية موثقة للتطوير الحضري وتحسين أوضاع المدن ، خاصة التي تعاني من التجاوزات والتعديات نتيجة الضغوطات التي تمر بها في عمليات التخطيط عن المسار الموضوعي والعلمي لنمو تطوير وتوسع المدن مما يزيد في خلق المشاكل المشار إليها .

د . عدم القدرة على تنفيذ خطط التنمية الحضرية هذا إن وجدت، أو عدم استكمال تنفيذ خطط التنمية الحضرية نتيجة الافتقار إلى المخصصات المالية الكافية ومواصلة الإنفاق عليها من قبل الإدارة الحضرية ، بالإضافة إلى عدم القدرة على اقناع القطاع الخاص للمساهمة في تمويل وتنفيذ مشروعات الخطط التي يجب أن تدرس وتحدد مساهمة القطاع الخاص فيها[28] .

هـ . عدم تفعيل القوانين والتشريعات لوضع وحماية الخطط التنموية للمدن ، حيث توجد مسائل تشريعية وقضائية نافذة تحتاج إلى ايجاد حلول في مجال تعامل الجهات والحكومة المركزية والمحلية من الأراضي والعقارات القائمة ، وتقدير قيمتها الحقيقية أو الأثرية أو الجمالية

سواء كانت عامة أو ملكيات فردية ، وهذا الأخير انعكس بتراجع الطراز المعماري ، وبذلك فقدت المجتمعات الحضرية الحديثة الهوية العمرانية والجمالية التي كانت تتميز بتنوعها الناتج عن تعاقب الحضارات القديمة عبر العصور.

4- مشاكل تتعلق بنظم الإدارة الحضريـة: هناك بعض المشاكل أو المعوقات تأتي من نظم الإدارة المحلية والحضرية ، ومن مواد وتشريعات الإدارية الحضرية نفسها منها[29]:

أ- المركزيـة : وهي تظهر عندما تتصف الإدارات المحلية بالعجزة نتيجة قلة إمكانياتها ، واعتمادها على المركزية ، فتصبح أسيرة قرارات خاصة في مجال الاستثمار والخدمات الأسياسية[30] .

ب- الحدود الإداريـة : ويقصد به التقسيم الإداري للمحافظات ، أو البلديات، أو الأقاليم ، أو المناطق الحضرية ، والتي يجب تحديد مساحتها وحدودها وتغييرها وفق أساليب علمية وعملية مدروسة لخدمة المناطق الحضرية ؛ إذ أن محيطها يوضح تلك المنطقة ، لأن أغلبها وضعت دون دراسة علمية معمقة وشاملة ، وهذه الحدود الإدارية انعكست على التخطيط بمستوياته المختلفة ، وبالتالي أثرت على عملية التنمية الإقليمية والمحلية.

ج - فاعلية الجهات المحليـة : يعتمد نجاح الإدارة الحضرية على مدى فاعلية المجالس المحلية ، والمشاركة المجتمعية، فانخفاض فاعليتها في توجيه إدارة العمل العام في المدن والبلديات والمحافظات يؤثر على كفاءة الأداء من ذوي الكفاءات والاختصاص في مجال الإدارة الحضرية والمحلية في تلك المناطق .

د . الازدواجيـة والتداخـل في المهام والاختصاصات الوظيفيـة : تتأثر الإدارة الحضرية بالتداخل بين السلطة المركزية والمحلية ، وخاصة فيما يتعلق في مجال العمران والتخطيط والتطوير الحضري والعمراني حيث يترتب عليها عدم وضوح في العلاقات بين أجهزة الإدارة ، وبين الإنتاج والخدمات المركزية والتنظيم.

5- مشاكل تتعلق بالتوعية المؤسساتية والمشاركة المجتمعيـة : تظهر هذه المعوقات في تدني نشاط المؤسسات صاحبة الصلاحية في رقابة النشاطات التخطيطية، وكذلك في استمرار المؤسسات في تبني مخططات هيكلية قديمة لا تتلائم مع الواقع الراهن، وضعف في عملية المتابعة لمخططات التخطيط وتحديثها من قبل الجهات المحلية ، وكذلك في قيام بعض البلديات في توسيع حدودها دون متابعة من الجهات المختصة ، وعدم قيام بعض البلديات بتخطيط المناطق التي تم ضمها إلى حدودها ، ناهيك عن ندرة الأراضي المخصصة للمرافق العامة والمناطق الخضراء ، وعدم مشاركة الفعاليات المجتمعية سواء كانت مؤسسات مجتمع مدني أو أفراد ناشطين في تحديد أوجه الصرف ، وفي مناقشات تحضير الميزانيات من ناحية ، وعدم قيام بعض الجهات العامة ذات

العلاقة في المشاركة في هذه النشاطات مثل تبنيها مجموعة من المشاريع التي تسهم في التنمية المحلية الحضرية.

تاسعاً . آليات الإدارة الحضرية لخطط التنمية المستدامة للمدن : هناك مجموعة من الآليات للإدارة الحضرية تم تحديدها اعتماداً على مخرجات تحليل التجارب الدولية في موضوع التنمية الحضرية المستدامة للمدن وتحديد العقبات الحالية والمستقبلية للإدارة الحضرية متمثلة في الآتي:

1- تحديد مؤشرات الاستدامة الحضرية : وهي تمثل أدوات حاسمة لمتخذى القرار الحضري بطرق متنوعة ؛ إذ بإمكانها :

- ✓ ترجمة المعارف العلمية ، والمادية ، والاجتماعية إلى وحدت قياس يمكن مقارنتها مع معلومات قاعدة البيانات الحضرية ، حيث تسهّل عمليات اتخاد القرار بالنسبة لمتخذي القرار.
- ✓ قياس التقدم نحو تحقيق الأهداف بالنسبة لخطة التنمية الحضرية المستدامة.
- ✓ توفير آليات الإنذار المبكر في الوقت المناسب للحيلولة دون وقوع أضرار اقتصادية ، واجتماعية، وبيئية...الخ.
- ✓ تمثل أدوات لتوصيل الأفكار.
- ✓ أداة قوية في أيدى المخططيين الحضريين لرصد أداء خطط الأستدامة.

2- تناغم بين تخطيط استعمالات الأراضي والشكل الحضري للمدينة: لا يمكن الوصول إلى تنمية حضرية مستدامة بتبني استعمالات الأرض المختلطة فقط ، لأن كان المبدأ في السابق نتوجه باتجاه استعمالات الأرض المختلطة ؛ إذ توجد جوانب أخرى لها أهمية تُعد حاسمة في عملية الاستدامة على مستوى المناطق الحضرية ، مثل فرص العمل أمكانية الوصول ، ونظم حماية البيئة ، وهو ما تفتقر إليه مخططات التنمية الحضرية المعمول بها حالياً بمدننا وبدرجات متفاوتة ، ويفتقد المسؤولون على الإدارة الحضرية في مدننا إلى الإرادة والاستعداد لإعادة هيكلة وتطوير المعايير للمؤسسات ، فضلاً عن تحديث الإجراءات التخطيطية من أجل تحقيق تنمية حضرية مستدامة حيث لا تزال جوانب مهمة في تخطيط النقل ، وحماية البيئة والجوانب الاجتماعية غائبة عن آليات الإدارة الحضرية في تنفيذ مخططات التنمية بصيغها الحالية .

وخلاصـــة القول : الحاجة ملحة لتحديث الهياكل المؤسساتية ، وضوابط ومعايير الخطط التنموية في المناطق الحضرية من أجل تحقيق هيئة حضرية مستدامة، والحفاظ على مستوى مقبول من المعايير اللازمة لجعل المدينة مناسبة للعيش وضمان لجودة الحياة للإجيال القادمة.

3- اعتماد سياسات النمـو الحضــري الذكي : يمثل النمو الحضري واحد من أكثر التحديات الحاحاً للتنمية الحضرية المستدامة ، حيث لا يمكن أن تستمر المدن في النمو إلى الأبد، فلجأت الإدارات الحضرية إلى إصدار ضوابط وإجراءات تخطيطية وقانونية بهدف السيطرة على النمو الحضري المتسارع للمدينة وتحجيمه، فاعتمدت على ربط استعمالات الأرض مع البني الارتكازية للنقل ، فظهر مفهوم استعمالات الأرض للنقل كنهج تخطيطي يمكن أن يسيطر على النمو الحضري المتسارع نوعا ما، وبعد ظهور دراسات النمو الذكي التي بينت أن مشكلة النمو الحضري لا تكمن في النمو السكاني للمناطق الحضرية ، أو في الامتداد المكاني لها، وإنما في كيفية إدارة هذا النمو، أي أن سياسات النمو الحضري الذكي لا تهدف إلى إنهاء النمو أو وضع حد له بل بالعكس ، فهي تهدف إلى استمرار النمو ، ولكن بشرط تقليل تمديد الموارد، وكذلك إدارة هذا النمو بأعلى مستوى من الجودة والكفاءة ، حيث يمثل هذا النمو الذكي مجموعة من الآليات المتاحة لغرض التقليل بقدر مناسب من الاثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن حتمية النمو الحضري ، وإنهاء الجدل وتحويل الاهتمام والتفكير في كيفية تحجيم النمو الحضري إلى اعتماد صيغة أفضل له.

4- البيئة السياسية والحكم الحضري: بينت تجارب الإدارة الحضرية في العديد من دول العالم المتقدم و بعضا من مدن العالم الثالث بأهمية وجود حكومة محلية قوية تعمل على بناء مؤسسة إدارة حضرية قادرة على وضع خطط عمل متسقة ومتكاملة، وبتحليل الوضع القائم في العديد من المدن نلاحظ التاثيرات السياسية في صنع القرار الحضري واضحة ، الأمر الذي سبب في عجز الحكومة المحلية على تبني خطط التنمية الحضرية المستدامة على المستوى المحلي والإقليمي، واصبح لازماً على الحكومة المحلية دعـم استقلالية ومهنية الإدارات الحضرية على مستوى المدن واقاليمها لضمان اتخاد القرارات التخطيطية الحضرية من قبل مسؤولي هذه الإدارات وفصلها عن السياسة والتركيز على الخطط التنموية الحضرية طويلة المدى للمدينة وإقليمها.

6- التطوير المؤسسـي: من خلال التجارب الدولية تظهر أهمية الجوانب المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة، وأظهرت هذه التجارب أن أحد مفاتيح تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على المؤسسات [31] ، وتحتاج عملية التخطيط الحضري بالمدينة وإقليمها إلى تنقيح من حيث أدوار شركاء التنمية، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة في مجالات بناء القدرات والتنمية، و- أيضاً - في مجال التحول إلى اللامركزية والمشاركة المجتمعية.

7- تكامل السياسات الحضرية والهيئات المستقلة للرصد والتقييم : أن الطريق نحو بناء مدن مستدامة لا بد أن يتم من خلال خطة تنموية حضرية مستدامة تتسم بالوضوح، الشفافية

والشمول. تعمل هذه الخطة على تطوير آليات الإدارة حضرية وتنفذ سياسات التخطيط الحضري المستدام ببرامج تكاملية ، وبأقل العقبات، لكن فيما يخص بعض مدننا العربية وأقاليمها فإنّ إدارة مدنها تفتقر إلى وضوح هياكلها المؤسسية ، و- أيضاً - إلى الشفافية في اتخاد القرارات مما يجعل تنفيذ ومتابعة السياسة الحضرية طويلة المدى مهمة صعبة، فضلاً عن افتقار هذا النظام حالياً إلى هيئات رصد مستقلة لضمان تقييم سليم غير متحيز.

وتتمثل الخطوة الأولي لتعزيز الاستدامة الحضرية لمدننا في تشكيل مؤسسة إدارية مستقلة ، تمتلك تشكيل إداري مسؤول على اقتراح وبناء وتنفيذ السياسة الحضرية لهذه المدن وأقاليمها ، لضمان مستوى من السيطرة على النمو الحضري العشوائي ، ومن أجل التغلب على مشاكل تداخل نطاق المسؤولية الإدارية بين الجهات المختصة التي لها علاقة بالعملية التخطيطية وباقي المؤسسات الأخرى. وهذه المؤسسة التي تمتلك السلطة المؤسسية والتنفيذية لإتخاذ القرارات السيادية الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة للمدن[32] .

عاشراً ـ التّحديات التي تواجه الإدارة الحضرية بالمدن : من خلال تجارب بعض الدول في الإدارة الحضرية تظهر مجموعة من التحديات على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة بالمدن نختصر منها :

1- قصور في بنية الإدارة الحضرية التي تدير العمليات التخطيطة والتنموية للمدينة.

2- قدم وجمود المناهج التخطيطية المعتمدة في وضع هذه المخططات.

3- افتقار الإدارات الحضرية إلى الشفافية في استراتيجيات التخطيط الحضري ، والإقليمي ، وصناعة القرار ، نتيجة لغياب الثقة من جانب المجتمع والمؤسسات، واتجاه قرارات الإدارة الحضرية الموزعة على العديد من المؤسسات.

4- الاعتماد على اسلوب التخطيط المركزي دون باقي البلديات [33].

5- ظهور فـوارق اجتماعية ، واقتصادية بين البلديات والمدن .

6- الهجرة الداخلية للسكان ورؤوس الأموال باتجاه مناطق الجذب والاستقطاب.

5- استمرار ظاهرة الاستقطاب الحضري وانتشار الحضري للمناطق العشوائية ليست على العواصم ؛ بل في كافة المدن.

فكل هذه التحديات تؤثـر بشكل مباشر وغير مباشر على الإدارة الحضرية ، وتعمل على تكبيلها مما تنعكس بشكل سلبي على عمليات التخطيط الحضري والإقليمي .

الخاتمـــة :

يتضح جلياً من خلال ثنايا الطرح السابق ، وما يفرضه معطيات الواقع ومؤشراته أن الإدارة الحضرية المعّنية بمعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه المدن لم تعد محدودة المسئولية ، إذ عليها معالجة المشاكل التي تجابه تقديم الخدمات سواء كانت مشاكل إدارية تتعلق بالهياكل الإدارية واختصاصات الجهات المعنية، والتشريعات واللوائح ذات العلاقة بالنمو الحضري ومتطلباته من الخدمات ، أو المشاكل التخطيطية المتمثلة باتساع المدن ونموها وامتدادها وصعوبة مواجهة النمو العمراني، وعجز الإجهزة التنفيذية والخدمية عن مواكبة هذا النمو وتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

لهذا تظهر أهمية الإدارة الحضرية المعاصرة ودورها الكبير في تنمية المدن ، حيث تُعد نهجاً تخطيطياً وتنموياً في إدارة العديد من مدن العالم؛ إذ أنها تمهد الطريق للوصول إلى مستقبل أفضل ، وهي تشكّل في الوقت ذاته الطريقة التي تساعد في اتخاذ القرارات الناجحة ، والأداة التي تّمكن المدينة من تحقيق رؤيتها المستقبلية وتوفير حياة أفضل لسكانها والقادمين إليها من مختلف المدن والدول الأخرى.

النتائـج :

1- تبيّـن أن ظهور الإدارة الحضرية ارتبط أساساً بظهور المجتمعات المتحضرة ، لأن المدنّية تتطلب التعايش والتفاعل بين أفـراد المجتمع وفق أنظمة وتشريعات ولوائـح تكفل سير الحياة الطبيعية ولا يتحقق ذلك إلا بوجود إدارة رشيدة تضمن أداء هذه المهمة.

2- هناك بطءٌ في الإدارة الحضرية ، وخاصة الدوائر التي تتعامل مباشرة مع الأرض الحضرية ، وهي دوائر البلديات ، والتخطيط العمراني في مجال التخطيط والتنفيذ ومتابعة استعمالات الأرض الحضرية والتصرفات العقارية عليها.

3- القصور في النظرة المستقبلية لنمو المدن مما جعل توسعها ، وتهيئة ، وتنظيم الأراضي الحضرية مقيدة بمحددات وانتشار العشوائيات على الرغم من أن المشـرّع قد وضع بيد المؤسسة التخطيطية والإدارة الحضرية قانون حدود التصحيح للسيطرة على البناء وتصحيح لتصنيف الأرض في محيط المدن وللمسافات التي حددها القانون.

4- عدم وجود وزن نوعي لآليات الإدارة الحضرية ومدى إسهام كل آلية بفاعلية في تنمية المدن وبالأخص العواصم بهدف الوصول إلى مدن ذكية.

5- تبين انعدام العلاقة التكاملية بين الإدارات الحضرية للمدن والمجتمع المحلي ويرجع ذلك انحصار سلطة القرار بالحكومة المركزية .

5- تبين أن الإدارة الحضرية في بعض الدول ، وخاصة النامية لا تعتمد على نفسها في التسيير بسبب افتقارها للكفاءة والفعالية في التخطيط والتنظيم ، وهذا ما يجعلها تابعة لهيئات عليا .

التوصيـــات:

1- رفـع مستوى الأداء للإدارة الحضرية للبلديات، والمؤسسات المعنِّية، واستخدام نظم الإدارة الحديثة (استخدام الحاسوب ونظدم المعلومات الجغرافية) في تأدية مختلف المهام الإدارية والفنية، وأن تتعامل مع الأرض وفق مفهوم أنّ الأرض مورد قابل للنفاذ من خلال تغيير شكلها واستثمارها مما يتطلب المحافظة عليها، وأن يتم تخصيصها وفق الحاجة الفعلية لها ، ومتابعة التصرفات العقارية لتحقيق الاستثمار الصحيح لها.

2- إعداد منهجية بشأن تأسيس لمفهوم جديد في أداء وعمل الإدارة الحضرية والمؤسسات المجتمعية ؛ لأنها تركز على التعامل مع مؤسسات المجتمع المحلي في عمليات الإعداد لخطط التنمية ، وإشراك ممثلي المجتمع برسـم معالم المستقبل للمدينة.

3- جعل مفهوم المشاركة المجتمعية يحتل موقع متقدم في الإدارة الحضرية لم تناله الكثير من المجتمعات العربية .

4- وجـود إرادة قوية وفعالة للإدارة الحضرية للمدينة لما لها من تأثير مفصلي في إنجاز وإنجاح خطط التنمية المستدامة لمدننا وأقاليمها.

5- بناء إدارة حضرية رشيدة تتمتع بكفاءة وفعالية من خلال تفعيل دور التشريعات والقوانين لضمان استمرار التنمية الحضرية المتوازنة ، وبتطبيق مبدأ المشاركة ما بين الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة الإقليمية المحلية من جانب وما بين القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي من جانب آخـر.

6- فهم استراتيجيات الإدارة الحضرية والبحث عن فرص العمل المشتركة بين القطاعين العام والخاص في المشروعات الخاصة بالأعمال التخطيطية والتنموية للمدن وسكانها.

7- الاهتمام باعتماد التكنولوجية الحديثة ، وخاصة الأنترنت لربط المشتركين، وخاصة السكان لأنها تسهم في إيصال آراءهم ومقترحاتهم ومشاركتهم في القرارات الخاصة بالمدينة من مبدأ " التخطيط بالناس وللناس planning with people for people"

8- ضرورة الاهتمام بأسلوب إدارة المدن الجديدة بعيداً عن المركزية وإعطاء صلاحيات كبيرة للسلطات المحلية .

الهوامـــش :

1- عثمان محمد غنيم، معايير التخطيط وفلسفتها وأنواعها ومنهج اعدادها وتطبيقها في مجال التخطيط العمراني، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2011،ص 67-77.

2 -عباس فاروق حيدر، تخطيط المدن والقرى، الطبعة الأولي، القاهرة، مركز دلتا، 1994، ص.156

3- محمد جاسم العاني، أصالة المدينة كوحدة جغرافية تخطيطية، دار علاء الدين للنشر، دمشق، ، 2010، ص 12.

4-هجيرة سعودي، أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن بالجزائر، مؤتمر تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبر، القاهرة- مصر ، 2013، ص.5

5 -أحمد السيد هاشم، الشراكة مع القطاع الخاص في إدارة مشروعات البينة الأساسية كعنصر من عناصر الإدارة الحضرية الجيدة، مؤتمر تأمين الحيازة، القاهرة، أبريل،2001، بدون ترقيم.

6 - عمار هاشم، تخطيط المدن تطبيقات في التكوين الحضري، آربد، 2002، ص .75

7 - جمال حمدان، جغرافية المدن ، مطبعة الأصول، القاهرة، 1994، ص.45

8-فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1973.ص.86

9 - على كريم العمار، الإدارة الحضرية لمدينة بغداد- رؤية تخطيطية، الندوة الموسعة حول مناقشة قانون بغداد ، ص8-9.

10- عبدالله فرحان، المدينة المعاصرة بين الفكر التخطيطي والإدارة الحضرية (الفلوجة حالة دراسية)، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة بغداد، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، 2011، ص 20-22.

11 -محمد جاسم العاني، مرجع سابق ،ص99.

12 - محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص 103.

13 - محمد جاسم العاني، مرجع سابق، ص99.

14 - حرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، الجزء الأول، بيروت ، بدون تاريخ، صفحات متعددة.

15- ذكري عبد الستار حميد، معوقات التحول إلى اللامركزية في الإدارة الحضرية حالة العراق، المنتدى الوزاري للإسكان والتنمية الحضرية، القاهرة ، مصر، 2015، بدون ترقيم.

16-عبدالله فرحان، مرجع سابق، ص20-22 .

17-Mostafa khazaee & Mohammad Taghie Razavian ,The role of urban management in City Spatial Development Case Study Nahavand City ,International Research Journal of Applied and Basic Sciences. Vol., 3, 2012, p.660.

18- محمد أمين، دور القاعدة الاقتصادية في التنمية العمرانبة بالمدن الجديدة دراسة نحو تعظيم دور القطاع الخاص في تحفيز النمو العمراني بالمدن الجديدة، مؤتمر الأزهر السادس، بدون سنة.

19- منظمة المدن والعواصم العربية، أساليب الإدارة والتنظيم في خدمة المدن العربية المعاصرة، المؤتمر السابع ، الجزائر، 1983، صفحات متعددة.

20- منظمة الهابتيات، سلسلة التطور الاقتصادي على المستوى المحلي (تعزيز النطور الاقتصادي المحلي من خلال التخطيط الاستراتيجي)، المجلد الرابع ، صفحات متعددة
21- منظمة الهابتيات، مرجع سابق، صفحات متعددة.
22- أحمد رشيد، نظم الحكم والإدارة المحلية، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1977، ص35.
23- عصام الدين محمد، دور التشريعات العمرانية في التنمية الحضرية المستدامة، دار المعارف للنشر،القاهرة، الطبعة الأولي، سنة 2000، ص 92-114.
24- McGill, R. (1998). Urban management in developing countries. Cities, Vol. 15, 6, p.463
25- مسلم فايز أبو الحلو، متطلبات التنمية الضربة المستدامة في ظل غياب المخططات الاقليمية في الأراضي الفلسطينة المحتلة، مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني،2014،ص39.
26-عبد القادر الشيخلي، نظرية الإدارة المحلية والتجربة الإردنية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مكتبة المحتس، عمان، الطبعة الأولي،1983،ص72.
27- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2005، ص.84
28-حسام قضيب، تقيم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري، المؤتمر العربي الإقليمي،تحسن الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، 2000، ص.18
29- عبد الله العلي النعيم، دور اللامركزية في التنمية الإدارية ومدي تطبيقها في أمانة مدينة الرياض، بحوث ندوة الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، الرياض،1990 مجلد3، ص.45
30- عبد الله العلي النعيم، مرجع سابق، ص50.
31- عيد فالح العدواني، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداريومتطلبات التطبيق في دولة الكوي، مجلة النهضة، القاهرة، العدد الرابع،2009 ص 20-22.
32- حسام قضيب، مرجع سابق ،ص19.
33- فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الأقليمي" المبادرات والأبداع التنموي في المدينة العربية، الأردن- عمان 2008، بدون ترقيم.